تحليل

العدد: 370

15 يوليو 2021 م

الفساد الإداري الواسع في جمارك أفغانستان؛ الأسباب وطرق المكافحة

*****

الحملة الوطنية لتسريع مفاوضات السلام.. نظرة في الوضع

مقدمة

خلال العقدين الماضيين بلغ الفساد ذروته في مختلف القطاعات الإدارية بأفغانستان. وفي هذا السياق نُشرت تقارير بين الفينة والأخرى تتحدث عن الفساد العريض في معابر أفغانستان الحدودية. مع أن الحكومة الأفغانية وعدت الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي بالتصدي لظاهرة الفساد إلا معدل الفساد – على عكس ما التزمت به الحكومة - آخذٌ في الارتفاع.

بالإضافة إلى التقارير العديدة الصادرة من المؤسسات الدولية حول الفساد في أفغانستان، صرح مؤخرا الرئيس الأفغاني غني بأن أكثر من نسبة 50% من إيراد البلد يُختلس ويُنهب. في التاسع عشر من مايو الماضي صرح الوزير المكلف بوزارة المالية الأفغانية محمد خالد بايندة في جلسة استجواب بالبرلمان أن مبلغ 8 ملايين دولار على الأقل يُختلس يوميا في المعابر الحدودية. وقد وعد وزير المالية المكلف بالإفصاح عن أسماء المتهمين بالفساد في المعابر الحدودية إلا أنه لم يفعل ذلك حتى الآن، ويسعى البرلمان الأفغاني لإلجاء الوزير المكلف إلى ذكر أسماء الضالعين في الفساد المذكور.

إن قضية الفساد في المعابر الحدودية تُثار على مستوى أخبار منقولة في وسائل الإعلام ولا تظهر أي إجراءات عملية تهدف لاستئصال هذه الظاهرة. هناك حاليا قدرٌ كبيرٌ من الميزانية السنوية بأفغانستان يُضخ من الجهات المساعدة الأجنبية وتسعى الحكومة الأفغانية لرفع معدل إيراداتها على المستوى الداخلي؛ ولكن إذا كان الفساد في جمع الإيرادات قد بلغ هذا الحد الذي ألجأ الرئيس الأفغاني ووزير المالية المكلف إلى الحديث عن اختلاس الإيرادات ونهبها؛ فيتضح أن البلد ستواجه أزمة اقتصادية في المستقبل القريب بالتزامن مع تقلص المساعدات الأجنبية. في عملية حساب بسيطة، إذا قدّرنا المبلغ المهدر يوميا بـ 7 إلى 8 ملايين دولار، فسيكون الناتج هو تبدد 2.7 مليار دولار في العام مما يشكل قريبا من نصف الميزانية السنوية بأفغانستان.

ولأهمية هذا الموضوع وكون مكافحة الفساد على المستوى المطلوب كفيلة بسوق البلد نحو الاكتفاء الذاتي، ونظرا للفساد العريض في المعابر الحدودية فقد سعينا في هذا المقال إلى تسليط الضوء على عوامل الفساد المذكور كما قدمنا مقترحات للتصدي لهذه الظاهرة.

الفساد في المعابر الحدودية

إن الجمارك باعتبارها قطاعا اقتصاديا تنفذ قوانين الدول في حركة عبور البضائع والاستيراد والتصدير، والعديد من المجالات الهامة الأخرى، كما أن جمع الإيرادات الذي هو من مهام الجمارك الأساسية يُعد مصدرا هاما للتقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول. إلا أن الدراسات في الوقت ذاته تُظهر أن أعلى معدلات الفساد في الدول النامية إنما يكون في إدارات الجمارك. بشكل عام، تنتشر ثلاثة أشكال من الفساد في الجمارك وهي:

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

1. **الفساد اليومي:** حيث يقوم التجار وأصحاب الشركات الأهلية بدفع الرشاوي في سبيل تسريع أعمالهم الجمركية.
2. **الاختلاس:** حيث يقوم التجار وأصحاب الشركات الخاصة بدفع الرشاوي لمسؤولي الجمارك حين التخليص الجمركي، بغية تخفيف الضرائب الجمركية المقررة على بضائعهم أو إعفائهم منها بصورة غير قانونية.
3. **الأعمال الإجرامية:** وهي تشمل استيراد وتصدير المواد والبضائع المحظورة قانونيا، مثل المخدرات وغيرها من المنتجات.

بالنظر إلى التقارير المتعلقة بالفساد الموجود في جمارك أفغانستان، يظهرُ أن أنواع الفساد الثلاثة المذكورة مُشاهدة في الجمارك بصورة حية. بالإضافة إلى الفساد في عملية استيراد وتصدير البضائع القانونية، هناك بضائع محظورة تُصدّر وتُستورد، منها على سبيل المثال: المواد الكيميائية المستخدمة في تصنيع المتفجرات، وكذلك المسكرات مثل الخمر وأقراص K المخدرة، حيث يتم إدخال هذه المواد إلى البلد نتيجة تساهل موظفي الجمارك ونتيجةً للفساد في هذا القطاع. وفق النتائج التي توصلت إليها إدارة مكافحة المخدرات والجريمة بالأمم المتحدة في تقريرها المنشور عام 2012م فإن ثاني أعلى نسبة من الرشاوي في إدارات البلد هي نسبة الرشاوي المدفوعة في الجمارك بعد جهاز العدل والقضاء. وفق نتائج التقرير المذكور فإن متوسط قدر الرشوة المدفوع في الإدارات القضائية يبلغ 300 دولار، كما أن متوسط قدر الرشوة في الجمارك يبلغ 200 دولار.

نموذج من الفساد في الجمارك وفق الشهود العيان

سنذكر هنا نموذجا من الفساد في جمارك البلاد وفق ما يحكيه الشهود العيان. عام 2018م تم افتتاح الإدارة الجمركية بمديرية برمل بولاية بكتيكا. أجرى مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية حوارا مع شهود عيان ترددوا على الإدارة المذكورة وطلبوا عدم ذكر أسمائهم. قال الشهود بأن مسؤولي الإدارة الجمركية المذكورة طبعوا أوراق مزورة مشابهة تماما للأوراق المعتمدة، وبالتالي لم تكن الإيرادات الجمركية تصل إلى خزانة الدولة.

كما أن الضرائب الجمركية التي كانت تُستحصل من التجار لم تكن كاملة وإنما يعمد الموظف إلى الفساد ويتفق مع التاجر على دفع ضرائب نصف الشحنة بدلا من دفع الضرائب كاملة. كما أضاف الشهود أن البضائع تُهرب بشكل واسع إلى الجانب الآخر من المعبر الحدودي إلى أن تصل إلى مركز منطقة وزيرستان، وتتضمن البضائع المهربة إلى خارج البلد أثمانا ووسائل عديدة بما فيها الأحجار الكريمة، وسيارات الدفع الرباعي الخاصة بالشرطة الأفغانية وغيرها من الوسائل. وفق تصريح الشهود، يتم تهريب هذه السيارات تحت مسمى الخردة وقطع الحديد ولأجل تهريبها يأخذ كل من المسؤولين الأمنيين والقوات الحدودية حظوظهم من رسوم تهريبها. على سبيل المثال، لقائد القوات الحدودية سهم شهري قدره عشرون ألف دولار؛ أما مسؤولو الجمارك فإنهم يفحصون البضائع في مستودعات التخزين ويأخذون حظوظهم وفق نوع البضاعة ووزنها، فمثلا، تتراوح القيمة التي

يأخذونها مقابل كل سيارة بين 50 ألف و 300 ألف روبية باكستانية، وبالطريقة ذاتها يتم تهريب البضائع المحظورة قانونيا إلى خارج البلد.

كما أن سائقي السيارات الصغيرة المحملة بالبضائع لا يُطالبون بدفع رسوم جمركية ولا يُمنحون وثائق رسمية ومن ثم لا يصل من ضرائب بضائعهم شيء إلى خزانة الحكومة، وإنما يدفع السائق قدرا من المال لموظف الجمارك ومن ثم يوقع الموظف على يد السائق حتى يعلم عساكر نقطة الخروج بأن السائق قد دفع المال فيسمحون له بالخروج. وبالصورة ذاتها يتم تهريب شاحنات نقل الخشب إلى الجانب الآخر من المعبر الحدودي دون منح أوراق رسمية، مقابل مقادير معينة من المال (في الغالب يُدفع مبلغ 2000 روبية باكستانية لكل سيارة نقل).

توجد موانع هناك تحول دون تنصيب الماسحات الضوئية كذلك. على سبيل المثال، من تاريخ 20/يونيو إلى تاريخ 3/يوليو تم إغلاق الطرق حيث خالفت إحدى الجماعات الباكستانية القاطنة هناك قرار تنصيب الماسحات الضوئية. وعلى الجانب المقابل، كل سيارة تأتي من الجانب الآخر من المعبر يُسمح لها بالتوقف على أرض أفغانستان دون أسباب موجهة ومع الغروب يُسمح لها بالخروج حتى تصل إلى جمارك مديرية أرغون في وقت متأخر وتعبر المعبر بدفع مبالغ غير قانونية.

أسباب الفساد في إدارات الجمارك

ملايين النقود من إيرادات البلد التي يُفترض جمعها وتخزينها في مخازن الدولة تتدفق يوميا بشكل منتظم إلى جيوب موظفي الجمارك والمسؤولين المحليين وأُجراء التخليص الجمركي. على سبيل المثال فقد أدى وجود أُجراء التخليص الجمركي المدعومين من قِبل المسلحين غير المسؤولين وذوي النفوذ المحليين إلى عبور بضائع تجارية أحيانا دون تخليصها جمركيا وذلك عبر تهديد موظفي الجمارك وتخويفهم، كما يتم أحيانا تزوير وثائق للبضائع النفيسة حتى يتم تخليصها من الجمارك بدفع ضرائبها على أنها بضائع زهيدة الثمن. وفق البيانات فإن شاحنة محملة بالبضائع الثمينة قد تبلغ ضريبتها الجمركية مليونا إلى عشرة ملايين أفغاني، ولكن بسبب الفساد لا يصل إلى خزانة الضرائب الحكومية إلا ما يُقدر بـ 80 ألف إلى 250 ألف أفغاني.

قد بلغ عدد أُجراء التخليص الجمركي للبضائع التجارية في جميع إدارات الجمارك بأفغانستان عدد 565 شخصا؛ إلا أن وجود هذا العدد من الأُجراء قد مهد الطرق للفساد العريض ولذا تم تعديل المواد رقم (17، 18، 19) بقانون الجمارك من قِبل مجلس الوزراء الشهر الماضي وتم إلغاء عملية انتداب أو تكليف الأجراء في التخليص الجمركي. مع أنه قد كان من المفترض أن تتم هذه الخطوة قبل سنوات، إلا أن تفعيل نظام التخليص الجمركي الإلكتروني خطوة جيدة حيث يُمنح التجار معرّفات في نظام (asycuda) ويُخلصون بضائعهم من الجمارك دون الحاجة إلى تكليف أجُراء. ومع ذلك فإن هذه الخطوة ستكون مفيدة في منع دفع الرشاوي ومكافحة الفساد والنزاهة في جمع الإيرادات وتسهيل الأعمال الإدارية بالجمارك إذا تم تطبيق النظام المذكور على الوجه المطلوب.

التحدي الآخر الذي زاد من صعوبة مكافحة الفساد في الجمارك هو عدم وجود أنظمة مناسبة للمراقبة. كثيرا

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

ما شكلت الحكومة لجانا للتحقيق في قضايا الفساد المتعلقة بالجمارك إلا أن هذه اللجان اتُّهمت فيما بعد بضلوعها في الفساد. على سبيل المثال، تم تشكيل لجنة من نواب مجلس الشيوخ الأفغاني في شهر ديسمبر/2020م وكُلفوا بالذهاب إلى معبر حيرتان بولاية بلخ وتقييم الإيرادات الجمركية، إلا أن ثلاثة من هؤلاء النواب اعتُقلوا لأجل أخذهم رشوة قدرها 40 ألف دولار أمريكي، حسب تصريح الجهات الأمنية. ومع أن المركز القضائي لمكافحة جرائم الفساد قد اتهم المذكورين في محكمته الأولى وحكم عليهم بالسجن عشر سنوات وشهرا، إلا أنه تم إطلاق سراحهم بتقديم ضمانات.

التحدي الأكبر الذي مهّد السبل للفساد في الجمارك هو المتاجرة بالمناصب والوظائف الحكومية بالجمارك. إن الموظفين في قطاع الجمارك سواء كانوا مسؤولين أمنيين أو موظفين عاديين أو مدراء رفيعي المستوى يبدؤون عملهم في هذا القطاع بعد دفع رشاوي تُقدر بالآلاف ومئات الآلاف من الدولارات، كما أن الجمارك لم تعد مكانا للكثيرين ممن لا يقدرون على دفع الرشاوي ولا يعرفون وسائط تخولهم للبقاء في مناصبهم. وفي السياق ذاته هناك وثائق تدل على أن نحو نصف الموظفين في الجمارك قد تم تعيينهم بشكل قسري من قِبل وكلاء البرلمان وغيرهم من المسؤولين وذوي النفوذ.

المتاجرة بالوظائف الحكومية ظاهرة لم تزل موجودة منذ العقدين الماضيين. إدارة مراقبة النزاهة في أفغانستان قد أعلنت سابقا في تقريرها المنشور عام 2007م أن المتاجرة بالوظائف أكبر عامل من عوامل الفساد في البلد. بالإضافة إلى ذلك فقد نشرت وكالات الأنباء الأفغانية تقارير تفيد أن الوظائف الحكومية تُباع في أفغانستان. على سبيل المثال لوحظ أن منصب مدرس عادي في المدرسة قد بيع بسعر بلغ 80 ألف أفغاني. الجمارك هي الإدارة التي يُنظر إليها باعتبارها مصدرا للإيرادات الضخمة ولذا فإن ترتيبها من ناحية بيع المناصب الحكومية هو الأول. إن المتاجرة بالمناصب ظاهرة موجودة على أعلى المستويات وأوسطها وأدناها، وهذه المتاجرة هي التي تُلجئ الموظف الذي اشترى منصباً وظيفيا إلى الضلوع في الفساد بعد توظيفه؛ حتى يحصل من خلال الفساد على المبالغ التي أنفقها في سبيل توظيفه.

دور المسؤولين الحكوميين وذوي النفوذ

ذكر تقرير صدر خلال العام الماضي من اللجنة المستقلة لمراقبة وتقييم مكافحة الفساد في أفغانستان،أن تدخلات وضغوط ذوي النفوذ وأعضاء البرلمان والمسؤولين الحكوميين على إدارات الجمارك والإيرادات بوزارة المالية تُعد السبب الرئيسي للفساد في هذا القطاع. وكثيرا ما حصل أن وقع موظفوا الجمارك العاديون مستندات غير قانونية تحت تهديد ذوي النفوذ، وقد اشتكى وزير المالية المكلف محمد خالد بايندە من هذا الأمر في جلسة استجوابه بالبرلمان حيث قال: "مع الأسف، أحيانا يقوم رؤساء المحافظات – الولاة – ورؤساء القطاعات الأمنية والجنرالات المفوضون وكل من يملك سلطة بأخذ حصصهم من رشاوي الجمارك".

إن جهود الحكومة الساعية لمنع الفساد في إدارات الجمارك لم تكن مؤثرة في معظم الحالات كما أن لم تُنجز

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

خطوات عملية كفيلة باستئصال هذه الظاهرة، بل قد رُصدت حالات تُعين على زيادة الفساد في القطاع المذكور بدلا عن إضعافه وإزالته، وقد شوهد أنّ بعض من تورطوا في قضايا الفساد قد وُظفوا مجددا في مناصبهم بدل أن يُنفذ عليهم قانون الجرائم. بل إن بعض الموظفين المتهمين بالفساد حين تُقام عليهم التهمة يدفعون رشاوي أو يتم طلب تبرئتهم من خلال الوساطات ومن ثم يوظفون في الجمارك أو في إدارة حكومية أخرى قبل تصفية ملفاتهم الإجرامية في الجهاز القضائي. وهذا الأمر يُجرّئ الضالعين في الفساد بالجمارك على المزيد من أعمال النصب والاحتيال.

قبل مدة احتد ملف مصادرة الأموال بصورة غير قانونية في طرق المحافظات من قِبل أفراد الشرطة وغيرهم من المسلحين غير المسؤولين مما حدا بسائقي شاحنات النقل إلى الإضراب عن العمل. وفق تصريح هؤلاء السائقين يقوم أفراد الشرطة بطلب الأموال غير القانونية من شاحنات نقل البضائع التجارية وفي حال امتناع السائقين عن الدفع يتم تهديدهم أو قتلهم. مع أن الحكومة قد أعلنت عن اتخاذ خطوات لحل هذا الأمر وانتهاء إضراب سائقي الشاحنات، إلا أن الحالة خلال أيام قد عادت إلى سابق وضعها السيء وتم قتل بعض سائقي الشاحنات من قِبل الشرطة. وقد حدا هذا الأمر بالتجار إلى دفع الأموال غير القانونية لتجنب إيقاف بضائعهم وإفسادها في الطرق كما ألجأهم ذلك لدفع مبالغ غير قانونية لموظفي الجمارك لتسريع عبور بضائعهم من المعابر الحدودية.

في كثير من الأحيان أدت الاختلافات السياسية الداخلية بالحكومة والتدخلات في شؤون الجمارك إلى ارتفاع معدل الفساد في هذا القطاع. في يناير/2021م اتهم القصر الرئاسي الأفغاني وزارة المالية الأفغانية بتوظيف عدد من الموظفين بصورة مخالفة للقانون كما تم إصدار توجيه للوزارة بإقالة 138 موظفا من أعمالهم. وقد بلغ الخلاف بين الجانبين إلى حد تبديل قيادة وزارة المالية، حيث إن الرئيس الأفغاني أقال وزير المالية من منصبه مع أن الأخير حصل على أصوات كافية من مجلس الشعب لاعتماده وتنصيبه وزيرا. وفق التقارير المنشورة أمر رئيس الجمهورية بإقالة 60 موظفا في وزارة المالية من مناصبهم وأمر بتقديم ملفاتهم للنيابة العامة، إلا أن ذلك لم يحصل واستمر الموظفون المذكورون في وظائفهم بالوزارة.

بالإضافة إلى ما ذُكر، السبب الآخر الذي أدى إلى ارتفاع معدل الفساد بإدارات أفغانستان هو تدخل الجهات الأجنبية. منذ عام 2001م صُرفت مبالغ لدعم أفغانستان وقد تم صرف جزء كبير من هذه المبالغ من قِبل الأجانب أنفسهم والإدارات العاملة في القطاع الإغاثي، ولم يتدفق من تلك المبالغ إلى ميزانية البلد إلى الجزء اليسير. على سبيل المثال قدمت الدول الداعمة من عام 2002م إلى عام 2009م لأفغانستان مبلغ 3.6 مليار دولار، ولم تنفق الحكومة من هذه المبالغ إلا نسبة 23% فقط. إن قيام الدول الأجنبية بإنفاق مبالغ الدعم بنفسها ومنحها عقود المشاريع لأقرباء ومعارف كبار المسؤولين الحكوميين الأفغان قد فتح أبوابا مشرعة للفساد. الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي خلال مدة رئاسته اتهم الدول الأجنبية عدة مرات بالضلوع في الفساد وتقويته، لدرجة أن علت على السطح قضية ضلوع أخي كرزاي في الفساد وقام الرئيس حينها باتهام الأجانب كذلك. وقد صرح أحد المحاسبين الأمريكيين الذي عملوا بأفغانستان بأنه كان له دور في تقييم عقود مشاريع بقدر 106

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

ملیار دولار، وقد أسفر التقییم عن نتائج تفید أن أکثر من نسبة 40% من مبالغ هذه المشاریع صُرفت وُضیّعت في غیر وجوه الدعم أو تدفقت إلی جیوب عصابات المافیا والمسؤولین الفاسدین بالحکومة الأفغانیة.

آثار الفساد بالجمارك

وفق المادة رقم 42 من الدستور الأفغاني؛ یجب علی کل مواطن أفغاني أن یدفع الضرائب للدولة وفق القانون، کما أن الضرائب ومبالغ التخلیص الجمرکي تُحول إلی حساب الدولة الوحید المخصص لجمع الإیرادات. ولکن بسبب الفساد کثیرا ما یتم عبور البضائع دون دفع ضرائبها الجمرکیة أو یتم دفعها وتتدفق من ثم إلی جیوب المسؤولین الفاسدین بدلا من أن تُخزن في خزانة الدولة. وبهذه الصورة تضیع ملیارات الدولارات من إیرادات البلد سنویا؛ في حین أن البلد یمر بوضع اقتصادي متأزم یهدد استمرار عمل الحکومة من الناحیة الاقتصادیة ما لم تتلق الحکومة دعما من الأجانب.

إن میزانیة أفغانستان السنویة تبلغ نحو 4 إلی 5 ملیارات دولار، في حین أن النتائج الأخیرة تُظهر تبدد نحو 2.5 ملیار دولار سنویا نتیجة الفساد في قطاع الجمارك لوحده مما یُشکل قریبا من نصف المیزانیة. لذا، ما زالت الحکومة تعتمد في أکثر من نسبة 50% من میزانیتها السنویة علی المساعدات الأجنبیة. المیزانیة السنویة بأفغانستان خلال العام الهجري الشمسي الحالي (1400هـ ش) بلغت 473 ملیار أفغاني، حیث إن مبلغ 311 ملیارا منها هي المیزانیة الاعتیادیة کما أن مبلغ 161 ملیارا هي المیزانیة التنمویة. یتم تمویل نسبة 45.8 من المیزانیة السنویة من إیرادات البلد الداخلیة؛ کما أن بقیة المیزانیة تُمول من المساعدات الأجنبیة.

إن تبدید إیرادات البلد في الإدارات الجمرکیة والفساد الإداري والمالي بشکل عام في أفغانستان یُشکلان قدرا کبیرا من الفساد في البلد کما یلعبان دورا في بقاء أفغانستان ضمن الدول الأکثر فسادا في العالم. منظمة النزاهة الدولیة تدرج أفغانستان سنویا ضمن الدول الأکثر ضلوعا في الفساد علی مستوی العالم. إن الفساد الإداري والمالي بجمارك أفغانستان قد رفعت معدل الفساد في البلد کما خلقت تحدیات أمام استقطاب الدعم الأجنبي للبلد، وذلك لأن الدول الداعمة دائما ما أناطت تقدیمها للدعم بتقلیل معدل الفساد.

إن الفساد الإداري العریض بالجمارك والتحدیات الأخری فیها قد زادت من الفجوة بین الحکومة والشعب کما عززت جو عدم الثقة بینهما. وفق نتائج استطلاع قامت به إدارة مراقبة النزاهة في أفغانستان عام 2018م، تری نسبة 43% من الشعب الأفغاني أن المواطنین ینضمون إلی طالبان بسبب الفساد، کما أن نسبة 62% من المستجوبین ذکروا أن الفساد الإداري والمالي العریض في الحکومة سبب مهم من أسباب زیادة نفوذ حرکة طالبان وسلطتها.

من جانب آخر، قد أضر ازدیاد معدل الفساد في الجمارك بالإنتاج الداخلي. رغم التحدیات الأمنیة وانعدام الکهرباء ومشاکل عدیدة أخری تتم بعض الاستثمارات في مجال الإنتاج الداخلي، ولکن في المقابل یتم استیراد بضائع من الخارج إما بالتهریب وإما بإدخال البضائع دون دفع مبالغ التخلیص الجمرکي مما یجعل أسعار

المنتجات الداخلية أغلى من غيرها ولذا لا يتم بيع هذه المنتجات بنجاح. نتيجة لذلك؛ يؤدي الفساد بإدارات الجمارك إلى عدم تدفق الإيرادات إلى خزانة الدولة كما أنه يخلق تحديات أمام مبادرات الاستثمار في الداخل.

كيف يمكن تقليل معدل الفساد في الجمارك؟

أول ما يُحتاج إليه في سبيل مكافحة الفساد الإداري وخصوصا ما يُشاهد من فساد في إدارات الجمارك والإيرادات هو حيازة إرادة سياسية حازمة. إن المعلومات حيال تبدد ملايين الدولارات في الجمارك تفيد أن معرفة مصادر وموارد الفساد المذكور أمر ميسور لوزارة المالية. في العاشر من شهر يونيو الماضي أشار وزير المالية المكلف خالد بايندە إلى انخفاض معدل الفساد في المعابر وصرح بأن متوسط الإيرادات اليومي من الجمارك يبلغ حاليا 330 مليون أفغاني، إلا أن هذا المبلغ قبل ثلاثة أشهر كان في حدود 180 مليون أفغاني. إن هذه التصريحات تدل على أن رفع معدل الإيرادات بالجمارك أمر متيسر متى ما وُجدت العزيمة السياسية اللازمة لذلك.

إن الفساد الإداري مشكلة عالمية وتستخدم الدول شتى الطرق لمكافحة هذه الظاهرة. لأجل تقليل الفساد في إدارات الجمارك بأفغانستان هناك حاجة ماسة لتعديل أنظمة الجمارك وتحديثها. في عام 2004م وبمساعدة من البنك الدولي، تم البدء في إصلاح نظام الجمارك، وقد أدى هذا المشروع إلى رفع معدل الإيرادات من نحو 77 مليون دولار في الأعوام 2003-2004م لتصل إلى 900 مليون دولار في الأعوام 2009م-2010م. ومع حصول هذا التقدم، ما زالت هناك عوامل أخرى للفساد تحتاج لاتخاذ خطوات حازمة منها زعزعة الاستقرار السياسي، والتدهور الأمني، وعدم استغلال التقنية وأنظمة المراقبة بالشكل المطلوب وغيرها.

قد أدت بعض الجهود المبذولة خلال الأعوام المضاية إلى تطوير وإصلاح بعض الأنظمة في الجمارك. من ذلك مشروع الإدارة الرشيدة للجمارك وتسهيل خدمات التجارة والذي تم تنفيذه منذ عام 2003 إلى 2009م بتمويل من المساعدات الدولية، حيث أحدث تعديلات وتطويرات هامة في نظام الجمارك، من ذلك أن حجم التجارة زاد من مليارَي دولار إلى 8 مليارات دولار، كما أن الإيراد الجمركي زاد من 50 مليون دولار أمريكي إلى 400 مليون دولار أمريكي. لذا هناك حاجة ماسة للاهتمام بشؤون الجمارك وتطبيق أحدث الأنظمة التي من شأنها رفع الكفاءة الاقتصادية للمعابر الحدودية.

برمجة أنظمة الجمارك وربطها بالشبكة العنكبوتية، وتطوير إجراءات الجمارك وتنصيب الكاميرات والماسحات الضوئية وإنشاء البنية الحديثة الملائمة وبعض الإجراءات الأخرى أمور تلعب دورا هاما في منع الفساد. مع أن الحكومة الأفغانية منذ 13 عاما تخصص مليارات النقود من ميزانية البلد السنوية لتطوير وتجهيز إدارات الجمارك، حيث تم تخصيص 2.7 مليار أفغاني من ميزانية العام الجاري (1400هـ ش) لذلك؛ إلا أن عامة إدارات الجمارك ما زالت تفتقد إلى الماسحات الضوئية والأجهزة الحديثة والإمكانيات، وهذا من جانب يساعد على رفع معدل الفساد كما أنه من جانب آخر يتسبب في إفساد بضائع التجار. على سبيل المثال، بدلا من أن يتم بناء بنية تحتية في معبر إسلام قلعة بمحافظة هرات لمنع هروب شاحنات النقل دون إكمال التخليص الجمركي، تم

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

حفر خندق كبير لهذا الغرض، وفي فبراير/2021م حين اندلعت النيران في بالمعبر جُرح ستون شخصا كما خسر التجارة بضائع قُدرت بمئة مليون دولار وقد زادت أسعار البضائع في السوق بعدها بنسبة 15%. في ذلك الحدث تسبب وجود الخندق غير الفني في تعذر إنقاذ الشاحنات من الحريق كما لم تكن وسائل إطفاء النيران موجودة.

إن نظام ASYCUDA أو ما يُعرف بالنظام الآلي لبيانات الجمارك قد جُرب في العقود الثلاث الماضية في أكثر من 100 دولة وقد تسبب في تسهيل إجراءات الجمارك كما عزز النزاهة في عملية التخليص الجمركي وحصد الإيرادات. إن لتفعيل النظام المذكور دور مؤثر في نزاهة جمع الإيرادات، وتقليص مدة التخليص الجمركي، وضبط ومراقبة شحنات الحاويات، ومكافحة الفساد. بدأ تفعيل نظام (أسيكودا) في أفغانستان منذ أكتوبر/2011م وتم إكمال مشروع تفعيله عام 2015م. بعد تفعيل النظام المذكور حصلت زيادة ملحوظة في جمع الإيرادات كما تم تسهيل وتبسيط عملية التخليص الجمركي. على سبيل المثال، كانت الشاحانات تنتظر في معبر طورخم الحدودي 18 ساعة والآن يتم تخليصها جمركيا خلال 90 دقيقة. ولكن مع ذلك لم يتم تفعيل هذا النظام في جميع المعابر بالصورة المطلوبة، ونظرا لضعف أنظمة الضبط الداخلية بالمعابر لا يتم إدخال البيانات الدقيقة إلى النظام ولذا ما زال معدل الفساد في إدارات الجمارك مرتفعا. وإذا بُذل اهتمام لسد النقص والخلل في أنظمة الضبط الداخلية بالمعابر وحُلت مشاكلها الفنية فستحصل زيادة في معدل الإيرادات كما أن ذلك سيحول دون استمرار الفساد الإداري والمالي بالمعابر.

التوصيات:

هناك حاجة ماسة لاتخاذ خطوات تحول دون استمرار الفساد بإدارات الجمارك، نشير هنا إلى بعض منها:

- أولا، إن الفساد في إدارات الجمارك مكوّن هام من مكونات الفساد الإداري العام في البلد. لذا فإن الالتزام الحقيقي من الحكومة الأفغانية وإرادتها السياسية الحازمة في مجال مكافحة الفساد بشكل عام كفيل بتقليل معدل الفساد في الجمارك.
- حتى الآن، لم يتم اتخاذ خطوات حازمة لمنع الفساد الإداري والمالي بالجمارك. لذا؛ هناك حاجة ماسة لتطبيق خطط قصيرة المدى وطويلة المدى لمكافحة الفساد بالجمارك.
- من موارد الفساد الهامة بالجمارك المتاجرة بالمناصب الحكومية فيها وخصوصا موظفي الجمارك رفيعي المستوى والموظفين الاعتياديين، حيث يلجأ هؤلاء الموظفون إلى الضلوع في الفساد لاسترجاع ما صرفوه من أموال للحصول على الوظيفة. لذا من الضروري جدا أن يتم توظيف موظفي الجمارك عبر عملية نزيهة وشفافة، مع تسليم من يتاجرون بهذه المناصب إلى قبضة القانون.
- ينبغي إيقاف تدخل المسؤولين الحكوميين وذوي النفوذ في عملية توظيف موظفي الجمارك، كما ينبغي إطلاع الشعب على أسماء الأشخاص الذين يستغلون مناصبهم ومواقفهم لتوظيف من يشاؤون في الجمارك بصورة غير قانونية.

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

- ينبغي تأسيس لجنة مستقلة ذات صلاحيات لتسجيل الشكاوي المتعلقة بالفساد الإداري والمالي بالجمارك مع إنشاء نظام اتصال مركزي حتى تسجل هذه اللجنة وقائع الفساد في الجمارك وتقوم بتعقبها والتحقيق فيها. كما ينبغي نشر الوعي بين التجار وعامة المواطنين حول نظام الشكاوي المذكور حتى يبادروا إلى تسجيل شكاويهم حين يواجهون نوعا من أنواع الفساد في المعابر.
- ينبغي اتخاذ خطوات مؤثرة لزيادة الدقة والنزاهة في جمع البيانات والإحصائيات، وينبغي كذلك من خلال الإدارات الإحصائية أن تُطور وتُحسن عملية تسجيل التصديرات والمُستوردات ويُعزز التنسيق بين إدارة الإحصاء وإدارات الجمارك حتى تُتاح المقارنة بين الأرقام المسجلة والإيرادات المُستحصلة ويُتجنب إهدار الإيرادات المالية.
- ينبغي تطوير نظام الإشراف والمراقبة كما ينبغي اتخاذ خطوات مؤثرة لتطوير أنظمة الضبط الداخلية. وفي السياق ذاته ينبغي تفعيل الأجهزة التقنية اللازمة لمراقبة مرافق الإدارات الجمركية خارج أوقات العمل.
- ينبغي الاقتصار على الصيغة الرقمية للتراخيص والتعرفات الجمركية والوثائق الأخرى المتعلقة بها، وإزالة نظام التسجيل الورقي.
- من الضروري تجهيز الإدارات الجمركية بالبنية التحتية اللازمة، مما ييسر الحفاظ على البضائع التجارية ويساعد على منع الفساد في الجمارك.
- ينبغي ضبط كل من يساعد على وصول البضائع إلى السوق دون تخليصها جمركيا، وتسليمه إلى قبضة القانون.
- ينبغي تمهيد السبل أمام المؤسسات والمراكز البحثية الحكومية والأهلية لتقوم بدراسة الفساد في الجمارك وأسبابه وطرق مواجهته؛ ومن ثم يتم إصلاح سياسات مكافحة الفساد في ضوء ما تُسفر عنه هذه الدراسات.

النهاية

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

الحملة الوطنية لتسريع مفاوضات السلام.. نظرة في الوضع الأمني والجمود في محادثات السلام

خلال الشهر الأخير شهدنا حملة إعلامية واسعة عكست مطالب الشعب الموجهة إلى أطراف النزاع والمُناشدة بالإيقاف الفوري لإراقة الدماء والداعية لتسريع مفاوضات السلام الأفغانية. أطلق هذه الحملة في تاريخ 13/يونيو عدد من الناشطين المدنيين ومستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي ودوَّن عشرات الآلاف من الأفغان في الداخل والخارج في هذا الموضوع تحت وسوم #StopAfghanWar و #SpeedupPeaceTalks.

بالإضافة إلى الناشطين المدنيين ورواد شبكات التواصل، نشر عدد من العلماء والشخصيات الشعبية منشورات ومقاطع مرئية ينشادون فيها بضرورة تسريع مفاوضات السلام وشاركوا في نشر الحملة على أوسع نطاق. هذه الحملة مبثقة أصالةً من الشعب نفسه وتعكس رؤية كافة المواطنين الأفغان الداعية لتسريع محادثات السلام.

في هذه المقالة المختصرة، سنتطرق باختصار إلى الوضع الأمني في البلد، والطريق المسدودة التي وصلت إليها مفاوضات السلام، وما ينشده المشاركون في الحملة الوطنية لتسريع محادثات السلام.

نظرة في الوضع الأمني في البلد

بدأت الحملة الوطنية المناشدة بتسريع مفاوضات السلام نتيجة اشتداد الحرب وإراقة الدماء في البلد وتوقف مفاوضات السلام. إن الشعب الأفغاني كان يتوقع أن يقل العنف مع الإعلان عن خروج القوات الأجنبية وأن تتحرك عجلة مفاوضات السلام بشكل أسرع، إلا أن عكس ذلك هو ما حدث، حيث ازداد التدهور الأمني بعد الإعلان عن الانسحاب

الكامل للقوات الأجنبية، حتى إن القلق تزايد من إمكانية اندلاع الحرب الأهلية التي تجرع الأفغان ثمارها السيئة من قبل.

من جانبٍ خرجت أكثر من 100 مديرية من إدارة الحكومة ودخلت تحت سيطرة طالبان خلال الشهرين الماضيين أو تم تداول السلطة فيها بين الجانبين، ومن جانبٍ آخر بدأت عملية تسليح المليشيات بدعم من الحكومة تحت مسمى التنسيق الشعبي مقابل طالبان مما يعده الكثير من المواطنين الأفغان مصدر خطر مستقبلي يتهدد الأمن بالبلد. يا تُرى كيف يتم تنسيق الشعب ضد طالبان؟ كيف يتم تمويلهم وإعدادهم؟ من يُدربهم؟ وما هو الفرق خلال الأسابيع المقبلة بين وجودهم وعدم وجودهم؟ هذه الأسئلة مع أسئلة أخرى تثير قلق الشعب. لذا انتقد بعض أعضاء البرلمان هذه العملية بشدة وعدّوا تسليح المليشيات خطرا يُهدد استقرار البلد في المستقبل.

مع اشتداد الحرب ازداد كثيرا عدد الضحايا من كلا طرفي الحرب ومن المدنيين. وفق التقرير الشهري الصادر من مجلة نيويورك تايمز حيال خسائر الحرب بأفغانستان، قد قُتل خلال شهر مايو أكثر من 400 جندي من القوات الأفغانية ونحو 260 شخص من المدنيين كما جرح المئات. وعلى الصعيد المقابل، رغم عدم وجود إحصائيات دقيقة تفيد عدد ضحايا طالبان إلا أن القوات الأمنية الأفغانية تنشر دعاوي مبالغ فيها حول عدد ضحايا طالبان حيث تُفيد تصريحاتهم مقتلَ مئات الأفراد منهم بشكل يومي؛ وكل ذلك يدل على ازدياد عدد الضحايا من الجانبين ومن المدنيين. وقد تخلل هذه الأحداث عددٌ من التفجيرات الدامية والاغتيالات المستهدفة ولكن لم تقم أي جماعة بتبنيها.

وهكذا ازدادت ضراوة الحرب ودمويتها أكثر من أي وقت مضى كما أن القلق من المستقبل قد زاد على الصعيدين المحلي والدولي. وقد صرح مؤخرا القائد العام للقوات الأمريكية وقوات الناتو في أفغانستان (سكات ميلر) بأن الأوضاع الراهنة في أفغانستان مقلقة للغاية، كما أكد على ضرورة المصير إلى الحلول السلمية.

الجمود في محادثات السلام

إن أهم ما يُقلق الشعب الأفغاني في هذه الفترة هو توقف مفاوضات السلام؛ بخلاف ما كان يُتوقع بعد الإعلان عن انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان، ويبدو أن كلا الجانبين يفكران في حيازة السلطة بشكل أحادي باستعمال العنف والمغالبة. لذا حذرت وكالة المخابرات الأمريكية والقادة العسكريون وأعضاء الكونغرس الأمريكي بأن الدولة الأفغانية دون الدعم الأمريكي العسكري لن تقدر على التصدي لهجمات طالبان كما أخبرت عن احتمالية سيطرة طالبان على أفغانستان خلال ستة أشهر.

إن مفاوضات السلام الأفغانية التي بدأت قبل نحو 10 أشهر في الدوحة عاصمة قطر لم تُسفر عن أي نتائج إيجابية ملموسة وقد كان كلا الطرفين يترقب التغيرات التي تطرأ على القضية الأفغانية وخصوصا الموقف الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية حيال أفغانستان. في الأيام الأخيرة سعى قادة الحكومة الأفغانية في سفرهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية أن يستقطبوا الدعم الأمريكي العسكري لمواجهة طالبان. صرح رئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

د. عبد الله أن " الدفاع عن الشعب" هو الأهم حاليا لا السلام. كما أضاف أن طالبان بعرقلتها لعملية المفاوضات تسعى لكسب مزيد من الوقت. وفي الصعيد المقابل يُظن أن الآلة الحربية التي يقودها طالبان أيضا تسعى للتركيز على الخيارات العسكرية، ولكن في الوقت ذاته تتهم حركة طالبان الحكومةَ بسوء استغلال مفاوضات السلام وأن فريق الحكومة للمفاوضات ليس مستعدا لبدء المفاوضات.

بشكل عام، وبالنظر في التجارب السابقة، لن يقدر أي طرف على الانتصار عبر الطرق العسكرية، وإذا أحكم أحد الطرفين قبضته مستخدما قوته العسكرية فإن ذلك لن يكون في يوم من الأيام سبيلا موصلا للاستقرار والأمن في البلد وإنما سيُخلف دمارا شاملا. لذا كان الأمر المُتوقع من طرفي الحرب بعد الإعلان عن انسحاب القوات الأجنبية هو أن يُركزا على مفاوضات السلام بدلا عن تصعيد العنف في ميادين الحرب، ولكن يبدو حاليا أن كلا الفريقين يفتقدان الإرادة الحازمة للطرق السلمية وما زال الطرفان يتبادلان لغة العنف وأدبياتها مع بعضهما.

مطالبات الحملة الوطنية المناشدة بتسريع مفاوضات السلام

طالب ناشطو المجتمع المدني ورواد شبكات التواصل الاجتماعي في هذه الحملة كلا طرفي النزاع بالإيقاف الفوري للحرب الجارية والتركيز على مفاوضات السلام. كما أكدوا في بعض شعاراتهم أن "السلام لا يُوصل إليه عبر الحرب" وأن "قتلى الحرب الحالية هم الأفغان فقط". كما تمت المطالبة في هذه الشعارات من الجانبين أن "يوقفا الحرب فورا لإيقاف سفك الدماء" وأن "تُستأنف مفاوضات السلام بصورة صادقة وحازمة مرة أخرى" وأن "تُجتنب لغة العنف وأدبياتها لأجل خلق جو من الثقة المتبادلة" وضرورة أن "يتم اجتناب أي نشاط بدوافع منبثقة من التعصب للعِرق أو اللغة".

كما عبّر بعض الناشطين المدنيين عن تأثيرات الحرب المدمرة في كتاباتهم. منهم على سبيل المثال الدكتور وحيد الله مصلح حيث نشر صورة ومنشورَ من يُدعى أميد حبيبي، أحد مستخدمي شبكات التواصل ممن شارك في حملة مكافحة الاحتراب فقال: "هذا أميد حبيبي، بالأمس كان حيا وكان يكافح ليحافظ على حياته، واليوم قد استُشهد، إن الحرب تستأصلنا بهذا الشكل". وكان أميد حبيبي قد كتب في صفحته على الفيسبوك قبل مقتله بيوم: لقد مضى كل عمري وعمر إخواني في الحرب. لا نريد أن نخسر أحبابنا من بعد. لا منتصر ولا خاسر في هذه الحرب. أرجوكم أوقفوا الحرب". وبهذا الشكل عكست الحملة الإعلامية المذكورة مدى البؤس الذي طال الشعب الأفغاني بسبب الحرب الجارية.

طالب أكثر المشاركين في الحملة قادة البلد أن يشعروا بالمسؤولية تجاه فرصة السلام التي سنحت، وإذا لم يفعلوا ذلك وسقط نظام الحكم فستدخل البلد في حروب أهلية داخلية ولن تخلف إلا الدمار والضرر بكافة الأطراف وستخرج الأمور عن السيطرة.

بالإضافة إلى ذلك أعرب الناشطون المدنيون ومستخدمو شبكات التواصل عن انزجارهم تجاه حركة اغتيال العلماء

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

وناشطي السلام. ورد في أحد شعارات الحملة: "أوقفوا الحرب، لا نريد أن نخسر المزيد من علمائنا. خلال العام الماضي قُتل 1200 عالم دين في كافة أنحاء البلد. من يتحمل مسؤولية هذا الأمر؟" وفي هذا الصدد نشرت الحملة صورا لبعض الشخصيات مثل الدكتور محمد أياز نيازي والدكتور محمد عاطف والدكتور عبد الباقي أمين والشيخ عزيز الله مفلح وكافة العلماء الذين اغتيلوا خلال العام الماضي بصورة تدعو للريبة، ولم يُفصح حتى الآن عن الضالعين والمتورطين في قضايا اغتيالهم.

إن هذه الحملة الإعلامية نوع من المقاومة السلمية أو ما يُسمى بـ (Non-Violent Resistance) وقد كان لمثل هذه الحملات نتائج هامة في التاريخ المعاصر في سبيل الوصول إلى العدالة السياسية والاجتماعية ومن أبرز نماذج ذلك كفاح مهاتما غاندي في شبه القارة الهندية حيث ساعد كفاحه دولة الهند لتحصل على استقلالها عام 1947م من بريطانيا. الأفغان كذلك لا يملكون أي سبيل آخر سوى المعارضة السلمية، وذلك لأن الحرب الجارية تحصد أرواح الأفغان ولا يظهر أي مؤشر يدل على إمكانية الوصول إلى الاستقرار عبر الطرق العسكرية والحربية.

النتيجة

إن حملة المناشدة بتسريع مفاوضات السلام قد نشطت في وقت ساءت فيه الأوضاع الأمنية أكثر من أي وقت مضى بعد الإعلان عن خروج القوات الأجنبية، كما ظهرت مخاطر جديدة تهدد أمن البلد واستقراره في المستقبل. توقف مفاوضات السلام واشتداد أوار الحرب في نفس الوقت قد زادا من القلق حيال تصعيد الحرب والدمار في البلد، ويبدو أن كلا طرفي النزاع يسعيان لاحتكار السلطة وحيازتها عبر العنف والحرب، حيث سقطت أكثر من 100 مديرية في كل أفغانستان بيد طالبان خلال الشهرين الماضيين، ومن جانب آخر تتشكل حاليا مليشيات مسلحة شعبية في شتى أنحاء البلد بدعم من الحكومة؛ الأمر الذي يُعد خطرا حقيقيا يتهدد أمن البلد واستقراره في المستقبل ويستثير في النفوس الذكريات الأليمة التي خلّفتها الحروب الأهلية السابقة.

بالنظر في مطالبات الشعب ورؤاهم وخصوصا من شاركوا في الحملة الإعلامية الراهنة، يتضح أن مراد المواطنين من طرفي النزاع والحرب هو أن يقللا العنف وأن يُسرّعا مفاوضات السلام. مع انسحاب القوات الأجنبية بشكل كامل من أفغانستان زال السبب الرئيس الدافع للحرب وما تبقى من المشاكل لا يمكن حله باستخدام العنف، وإنما يحتاج إلى مفاوضة وإبداء شيء من التنازلات في المواقف. وإذا لم يتم ذلك فإن هناك مخاوف من بروز حروب أهلية مدمرة تهدد أمن البلد واستقراره على المدى الطويل.

النهاية

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية ((CSRSهي مؤسسة بحثية مستقلة وغير حكومية تأسست في كابل عام 2009. يقوم المركز بتعزيز البحوث الموجهة نحو السياسات عن طريق إجراء بحوث موثوقة وغير منحازة تتعلق بأفغانستان والمنطقة.